

اسمها الرمز الطهر



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

# الجريدة الرسمية

الثنى ٤ جنيهات

السنة الستون	الصادر فى ٢٨ شوال سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ( ٢٢ يولية سنة ٢٠١٧ م )	العدد ٢٩ مكرر ( أ )
-----------------	--	------------------------

## قانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٧

### بربط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ؛

#### ( المادة الاولى )

قدرت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١٤٨٩.٩٥١٠٧٠٠٠ جنييه (فقط ومقداره تريليون وأربعمائة وتسعة وثمانون ملياراً وخمسة وتسعون مليوناً ومائة وسبعة آلاف جنييه) .

كما قدرت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ٨٥٢٣٤٧٠٢٠٠٠٠ جنييه (فقط ومقداره ثمانمائة واثنان وخمسون ملياراً وثلاثمائة وسبعة وأربعون مليوناً وعشرون ألف جنييه) .

#### ( المادة الثانية )

وُزعت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) على النحو الآتي :

#### أولاً - المصروفات :

قدر إجمالي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١٢٠٧١٣٧٧٦٥٠٠٠ جنييه (فقط ومقداره تريليون ومائتان وسبعة مليارات ومائة وسبعة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وخمسة وستون ألف جنييه) موزعاً على الأبواب الآتية :

#### الباب الأول - " الأجرور وتعويضات العاملين " :

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٣٩٩٥٥٣٩٦٠٠٠ جنييه (فقط ومقداره مائتان وتسعة وثلاثون ملياراً وتسعمائة وخمسة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وستة وتسعون ألف جنييه) .

**الباب الثاني - " شراء السلع والخدمات " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٥٢٠٦٥٢٣٥٠٠٠ جنية (فقط ومقداره اثنان وخمسون ملياراً وخمسة وستون مليوناً ومائتان وخمسة وثلاثون ألف جنية) .

**الباب الثالث - " الفوائد " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٣٨٠٩٨٦٢٢٨٠٠٠ جنية (فقط ومقداره ثلاثمائة وثمانون ملياراً وتسعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وثمانية وعشرون ألف جنية) .

**الباب الرابع - " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٣٣٢٧٢٧٢٠٣٠٠٠ جنية (فقط ومقداره ثلاثمائة واثنان وثلاثون ملياراً وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً ومائتان وثلاثة آلاف جنية) .

**الباب الخامس - " المصرفوات الأخرى " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٦٥٩٧٢٢٨٣٠٠٠ جنية (فقط ومقداره خمسة وستون ملياراً وتسعمائة واثنان وسبعون مليوناً ومائتان وثلاثة وثمانون ألف جنية) .

**الباب السادس - " شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٣٥٤٣١٤٢٠٠٠٠ جنية (فقط ومقداره مائة وخمسة وثلاثون ملياراً وأربعمائة وواحد وثلاثون مليوناً وأربعمائة وعشرون ألف جنية) .

**ثانيا - حيازة الأصول المالية :**

**الباب السابع - " حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٦٥٦٦٧٥٥٠٠٠ جنية (فقط ومقداره ستة عشر ملياراً وخمسمائة وستة وستون مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسون ألف جنية) .

**ثالثاً - سداد القروض :**

**الباب الثامن - " سداد القروض المحلية والأجنبية " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٦٥٣٩٠٥٨٧٠٠٠ جنية (فقط ومقداره مائتان وخمسة وستون ملياراً وثلاثمائة وتسعون مليوناً وخمسمائة وسبعة وثمانون ألف جنية) .

( المادة الثالثة )

وُزعت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) على النحو الآتي :

**أولاً - الإيرادات :**

قدر إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٨٣٤٦٢٢١٨١٠٠٠ جنيهه (فقط ومقداره ثمانمائة وأربعة وثلاثون ملياراً وستمائة واثنان وعشرون مليوناً ومائة وواحد وثمانون ألف جنيهه) موزعاً على الأبواب الآتية :

**الباب الأول - " الضرائب " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٦٠٣٩١٨١٨١٠٠٠ جنيهه (فقط ومقداره ستمائة وثلاثة مليارات وتسعمائة وثمانية عشر مليوناً ومائة وواحد وثمانون ألف جنيهه) .

**الباب الثاني - " المنح " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١١٤٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط ومقداره مليار ومائة وثلاثة وأربعون مليون جنيهه) .

**الباب الثالث - " الإيرادات الأخرى " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٢٩٥٦١٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط ومقداره مائتان وتسعة وعشرون ملياراً وخمسمائة وواحد وستون مليون جنيهه) .

**ثانياً - متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول :**

**الباب الرابع - " المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها**

**من الأصول " :**

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٧٧٢٤٨٣٩٠٠٠ جنيهه (فقط ومقداره سبعة عشر ملياراً وسبعمائة وأربعة وعشرون مليوناً وثمانمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيهه) .

( المادة الرابعة )

قدر إجمالي الباب الخامس : "الاقتراض" بمبلغ ٦٣٦٧٤٨٠٨٧٠٠٠ جنيهه (فقط) ومقداره ستمائة وستة وثلاثون ملياراً وسبعمائة وثمانية وأربعون مليوناً وسبعة وثمانون ألف جنيه) ويمثل الفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) ويتم تغطيته عن طريق الاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم من القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي وغيره من مصادر التمويل .

( المادة الخامسة )

قدر إجمالي استخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٦٣٥٣١٧٢٨٠٠٠٠ جنيهه (فقط) ومقداره ستمائة وخمسة وثلاثون ملياراً وثلاثمائة وسبعة عشر مليوناً وسبعمائة ومائتان وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقاً للجدول رقم (٢) . وتتضمن موارد موازنة الخزانة العامة للدولة مبلغاً مقداره ٦٣١٥٥٨٠٨٧٠٠٠ جنيهه (فقط) ومقداره ستمائة وواحد وثلاثون ملياراً وخمسمائة وثمانية وخمسون مليوناً وسبعة وثمانون ألف جنيه) يمول بالاقتراض بمختلف الوسائل بما فى ذلك إصدار الأذون والسندات على الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية ومن الجهاز المصرفي وغيره من مصادر التمويل .

وتتولى موازنة الخزانة العامة تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات وفقاً للجدول رقم (٢) .

( المادة السادسة )

تلتزم الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات وأية وحدات أخرى بأخذ رأى وزارة المالية فى المسائل التى من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة للدولة سواء بزيادة المصروفات أو بتخفيض الموارد .

ومع عدم الإخلال بقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يكون طلب الرأى من الجهات المختصة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ومصحوباً برأى وزارة المالية ووجهة نظرها فى المسائل المالية المطلوب إبداء الرأى بشأنها .

( المادة السابعة )

لوزير المالية إصدار أذون وسندات وصكوك على الخزانة العامة قابلة للتداول فى بورصة الأوراق المالية المصرية والبورصات العالمية تستخدم فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وفى إعادة هيكلة الدين العام أو لتحل محل سندات وأذون الخزانة العامة التى يتم إهلاكها والقروض التى يتم سدادها .  
كما يكون له عقد القروض الأجنبية اللازمة لتمويل عجز الخزانة العامة فى حدود ما يكفله الدستور .

ولوزير المالية - استثناءً من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ - وضع الشروط والقواعد الحاكمة لإجراءات التعاقد مع المستشار القانونى الدولى ومديرى الطرح الدوليين فى حالة طرح سندات أو صكوك فى البورصات العالمية .

( المادة الثامنة )

لوزير المالية إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة وفقاً للشروط والأوضاع التى يتفق عليها مع البنك المركزى المصرى لمواجهة ما يأتى :  
( أ ) تغطية عجز الخزانة العامة فى السنوات السابقة .  
(ب) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل فى السنوات السابقة بالقدر الذى يثبت أنه ينبغى على الخزانة العامة تمويله .  
(ج) تغطية العجز النقدى فى حساب الحكومة بالبنك المركزى .  
(د) تنفيذ متطلبات الإصلاح المالى والاقتصادى .  
ويتم إجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ ما تقدم .  
ولوزير المالية إصدار سندات على الخزانة العامة لصالح صندوقى التأمينات التابعين للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وفقاً للشروط والأوضاع اللازمة لذلك لمقابلة :  
( أ ) ما يتيحه الصندوقان من تمويل للخزانة العامة لتغطية احتياجاتها التمويلية .

(ب) سداد مستحقات الصندوقين طرف الخزانة العامة عن قروضهما لبنك الاستثمار القومى فى حدود ما يتقرر نقله إلى الخزانة العامة من التزامات بعض الجهات لبنك الاستثمار القومى فى إطار إصلاح وتصويب الهياكل التمويلية وفض التشابكات المالية لتلك الجهات .

( المادة التاسعة )

لوزير المالية استخدام رصيد حساب ودیعة الطاقة البديلة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ المفتوح باسم وزارة المالية لدى البنك المركزى المصرى فى إهلاك جانب من الدين العام المحلى الحكومى أو إعادة هيكلة هذا الدين ، على أن تلتزم الخزانة العامة بتمويل ما يتقرر من مشروعات للطاقة البديلة المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة فى حدود هذا الرصيد وذلك فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

( المادة العاشرة )

اعتباراً من ٢٠١٧/٧/١ يؤول للخزانة العامة للدولة نسبة (١٥٪) من جملة الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وذلك ما لم تكن لوائجها المعتمدة ، تنص على نسبة أعلى من ذلك ، فيما عدا حسابات المشروعات التعليمية البحثية والمشروعات الممولة من المنح والاتفاقيات الدولية والتبرعات ومشروعات الإسكان الاجتماعى .

ويتم توريد هذه النسبة خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من الشهر التالى للتحصيل إلى الحساب المفتوح لهذا الغرض بالبنك المركزى المصرى لدعم موارد الموازنة العامة للدولة ، وفى حالة عدم التزام الجهات بالتوريد يرخص لوزارة المالية بخضم هذه النسبة من حساباتها ، كما يرخص لوزارة المالية الخضم من حسابات الهيئات والجهات بمستحقات وزارة المالية طرفها .

( المادة الحادية عشرة )

لوزير المالية استخدام رصيد حساب المبالغ المتبقية من المبالغ الواردة من الدول العربية المفتوح ضمن حسابات وزارة المالية المتنوعة ذات الأرصدة بحساب الخزانة العامة الموحد بالبنك المركزى المصرى بما يساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة .

( المادة الثانية عشرة )

تعتبر أحكام التأشيرات العامة الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ، كما تعتبر التأشيرات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من التأشيرات العامة ، وتسرى على الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وصناديق التمويل الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص ، ويجوز للسلطة المختصة مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى هذه التأشيرات التفويض فى هذه الاختصاصات .

( المادة الثالثة عشرة )

تلتزم كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسى فى ٢٠١٥/٦/٣٠ إلى فئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة فى ذات التاريخ ، وبلغى كل نص يخالف ذلك .

( المادة الرابعة عشرة )

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من يوليو ٢٠١٧

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ شوال سنة ١٤٣٨ هـ

( الموافق ٢٢ يوليو سنة ٢٠١٧ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**



الموازنة العامة للدولة  
الصورة الإجمالية  
جدول رقم (١)  
(بالجنيه)

موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة الهيئات الخدمية	موازنة الإدارة المحلية	موازنة الجهاز الإداري	البيان
					<b># المصروفات:</b>
٢٢٨,٧٢٥,٦٨٢,٠٠٠	٢٣٩,٩٥٥,٢٩٦,٠٠٠	٢٩,٨٤٣,٠١٠,٠٠٠	١٠٥,٧٣٩,١٢١,٠٠٠	١٠٤,٣٧٣,٣١٥,٠٠٠	الباب الأول - الأجور وتعويضات العاملين
٤٢,٣٠٢,٤٩٣,٠٠٠	٥٢,٠٦٥,٢٣٥,٠٠٠	١١,٠٧٠,١١٣,٠٠٠	١٠,٦٠١,٤٣٦,٠٠٠	٣٠,٣٩٣,٦٩٦,٠٠٠	الباب الثاني - شراء السلع والخدمات
٢٩٣,٥٢٠,١٢٠,٠٠٠	٣٨٠,٩٨٦,٢٢٨,٠٠٠	٣٧٤,٠٩٩,٠٠٠	١٩٠,٤٥١,٠٠٠	٣٨٠,٤٢١,٦٧٨,٠٠٠	الباب الثالث - الفوائد
٢٠٦,٤٢٤,٢٥٥,٠٠٠	٢٢٢,٧٢٧,٢٠٣,٠٠٠	٥,٠١٨,٠٧١,٠٠٠	٤٧٩,٠٥٣,٠٠٠	٢٢٧,٢٣٠,٠٧٩,٠٠٠	الباب الرابع - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٥٨,١٠٠,٢٥٤,٠٠٠	٦٥,٩٧٣,٢٨٣,٠٠٠	٣,٠٨١,٥٦٧,٠٠٠	١,٠٢٥,٥٢٣,٠٠٠	٦١,٨٦٥,١٩٣,٠٠٠	الباب الخامس - المصروفات الأخرى
١٤٦,٧١١,١٣٢,٠٠٠	١٢٥,٤٢١,٤٢٠,٠٠٠	٤٩,٢٧٣,٩٤٤,٠٠٠	٧,٨٤٢,١٦٨,٠٠٠	٧٨,٣١٥,٣٠٨,٠٠٠	الباب السادس - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٩٧٤,٧٩٣,٩٣٦,٠٠٠	١,٢٠٧,١٣٧,٣١٥,٠٠٠	٩٨,٦٦٠,٨٠٤,٠٠٠	١٢٥,٨٧٧,٧٤٢,٠٠٠	٩٨٢,٥٩٩,٢١٩,٠٠٠	<b>جملة المصروفات</b>
٢٥,٠٧٨,٨٨٤,٠٠٠	١٦,٥٦٦,٧٥٥,٠٠٠	٤١٨,٠٠٠,٠٠٠	.	١٦,١٤٨,٧٥٥,٠٠٠	الباب السابع - حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية
٢٥٦,٢٨٧,٩٠٧,٠٠٠	٢٦٥,٣٩٠,٥٨٧,٠٠٠	١,٦٧٥,٧٨٦,٠٠٠	٢٨٤,٨٦٠,٠٠٠	٣١٣,٤٢٩,٩٤١,٠٠٠	الباب الثامن - سداد القروض المحلية والأجنبية
١,٢٥٦,١٦٠,٧٢٧,٠٠٠	١,٤٨٩,٠٩٥,١٠٧,٠٠٠	١٠٠,٧٥٤,٥٩٠,٠٠٠	١٢٦,١٦٣,٦٠٢,٠٠٠	١,٣١٢,١٧٧,٩١٥,٠٠٠	<b>إجمالي الاستخدامات</b>
					<b># الإيرادات:</b>
٤٣٣,٣٠٠,٥٢٣,٠٠٠	٦٠٣,٩١٨,١٨١,٠٠٠	٢,٠٣١,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٣٩,٨٤١,٠٠٠	٦٠٠,٨٤٦,٨٤٠,٠٠٠	الباب الأول - الضرائب
٢,٢١٣,٢٨٥,٠٠٠	١,١٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٣,٦٩١,٠٠٠	.	٧٩٩,٣٠٩,٠٠٠	الباب الثاني - المنح
٢٣٤,٢٤٢,٥٤٩,٠٠٠	٢٢٩,٥٦١,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٥٨١,٧٣٩,٠٠٠	٨,٦١٥,٧١٨,٠٠٠	١٨٨,٣٦٣,٥٤٣,٠٠٠	الباب الثالث - الإيرادات الأخرى
٦٦٩,٧٥٥,٨٨٧,٠٠٠	٨٣٤,٦٢٢,١٨١,٠٠٠	٢٤,٩٥٦,٩٣٠,٠٠٠	٩,٦٥٥,٥٥٩,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٩,١٩٢,٠٠٠	<b>جملة الإيرادات</b>
١٠,٤٠٦,٧٢٠,٠٠٠	١٧,٧٢٤,٨٣٩,٠٠٠	١٠٨,٦٠٠,٠٠٠	.	١٧,٦١٦,٢٣٩,٠٠٠	الباب الرابع - المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول
٦٨٠,١٦٢,٦٠٧,٠٠٠	٨٥٢,٣٤٧,٠٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٦٥,٥٢٠,٠٠٠	٩,٦٥٥,٥٥٩,٠٠٠	٨٠٧,٦٢٥,٩٢١,٠٠٠	إجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول
٥٧٥,٩٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣٦,٧٤٨,٠٨٧,٠٠٠	٦٥,٦٨٩,٠٦٠,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	٤٥٤,٥٥١,٩٨٤,٠٠٠	<b>الفرق</b>
					الباب الخامس - الاقتراض
					= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
					* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
					تمويل عجز الموازنات
٥٧٤,٨٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣١,٥٥٨,٠٨٧,٠٠٠	٦٢,٤٨٨,٢٢٣,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	٤٥٢,٥٦٢,٨٢١,٠٠٠	التمويل بأذون وسندات
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠	.	.	الاقتراض من مصادر أخرى
					= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠١٠,٨٣٧,٠٠٠	.	١,٩٨٩,١٦٣,٠٠٠	تمويل الاستثمارات
٥٧٥,٩٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣٦,٧٤٨,٠٨٧,٠٠٠	٦٥,٦٨٩,٠٦٠,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	٤٥٤,٥٥١,٩٨٤,٠٠٠	<b>إجمالي مصادر التمويل</b>

جدول رقم (٢)  
(بالجنيه)

### موازنة الخزنة العامة

موازنة	مشروع موازنة	الموارد	موازنة	مشروع موازنة	الاستخدامات
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	
٢.٩٤٢,٠٧٠,٠٠٠	٣,٧٥٩,١٩٣,٠٠٠	١- فوائض الموازبات : من الهيئات القديمة	٣٩٤,٣٦٨,٠٠٤,٠٠٠	٤٥٢,٥٦٢,٨٢١,٠٠٠	# العجز في الموازبات : ● للجهاز الإداري ● للإدارة المحلية
٢.٩٤٢,٠٧٠,٠٠٠	٣,٧٥٩,١٩٣,٠٠٠	جملة	١٢,٠٥٨,٤٧٣,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	● للهيئات القديمة
٥٧٤,٨٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣٥,٣١٧,٢٨٠,٠٠٠	٢- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية لتحويل عجز الموازبات	٦٣,٥١٣,٧١٤,٠٠٠	٦١,٢٤٧,٤١٦,٠٠٠	
٥٧٧,٨٤٠,١٩٠,٠٠٠	٦٣٥,٣١٧,٢٨٠,٠٠٠	الإجمالي	٥٧٧,٨٤٠,١٩٠,٠٠٠	٦٣٥,٣١٧,٢٨٠,٠٠٠	الإجمالي

ويوضح الملحق رقم (١) النتائج العامة للموازنة العامة للدولة .  
ويوضح الملحق رقم (٢) الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة .  
ويوضح الملحق رقم (٣) استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة .

ملحق رقم (١)  
(بالجسيه)  
**موازنة الخزانه العامه**  
**النتائج العامه**  
**للموازنة العامه للدولة**

النتائج		الموارد		الاستخدامات	
موازنة	مشروع موازنة	موازنة	مشروع موازنة	موازنة	مشروع موازنة
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧
	البيان		البيان		البيان
٣٥٠,٣٨٠,٤٩٠,٠٠٠	٣٣٢,٥١٥,٥٨٤,٠٠٠	٦٦٨,٢٥٥,٨٨٧,٠٠٠	٨٢٤,٦٢٣,٨٦١,٠٠٠	٩٧٤,٦٨٣,٩٣٦,٠٠٠	١,٢٠٧,١٣٧,٣٥٥,٠٠٠
	العجز التقدي		إجمالي الإيرادات		حيازة الأصول المالية المحلية
	صافي حيازة الأصول المالية		متحصلات من الإقراض		والأجنبية (بدون مساهمة
	١٤٤,٤٢٣,١٦٤,٠٠٠	١٠,٤٠٦,٣٢٠,٠٠٠	١٧,٣٢٤,٨٣٩,٠٠٠	٤٤,٨٧٨,٨٨٤,٠٠٠	الغسزارة في صندوق
			وغيرها من الأصول (بدون		تحويل الهيكلية)
			حصيلة الخصخصة)		إجمالي الصروفات وحيازة
			إجمالي الإيرادات		الأصول المالية
			ومتحصلات الإقراض		والأجنبية
			والأوراق المالية		سداد القروض المحلية
			الإجمالي		مساهمة الخزانه في صندوق
			صافي حيازة الأصول المالية		تحويل الهيكلية
			٣٨٠,١٦٣,٦٠٧,٠٠٠	٩٩٩,٦٣٣,٨٣٠,٠٠٠	
			٣٣١,٣٥٧,٥٠٠,٠٠٠	١,٢٣٢,٤٥٤,٥٢٠,٠٠٠	
			٥٧٥,٩٨٨,١٢٠,٠٠٠	٢٥٦,٧٨٧,٩٠٧,٠٠٠	
			٣٣١,٣٥٧,٥٠٠,٠٠٠	٣١٥,٣٨٠,٥٨٧,٠٠٠	
			-	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
			-	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
			١,٣٥٦,١٦٠,٣٣٧,٠٠٠	١,٣٥٦,١٦٠,٣٣٧,٠٠٠	
			١,٤٨٨,٠٩٥,١٠٧,٠٠٠	١,٤٨٨,٠٩٥,١٠٧,٠٠٠	

ملحق رقم (٢)

موازنة الخزنة العامة

الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالجنيه)

موازنة	مشروع موازنة	موازنة الهيئات الخدمية	موازنة الإدارة المحلية	موازنة الجهاز الإداري	البيان
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧				
					<b># الإيرادات :</b>
٤٣٣,٣٠٠,٥٥٣,٠٠٠	٦٠٣,٩١٨,١٨١,٠٠٠	٢,٠٣١,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٣٩,٨٤١,٠٠٠	٦٠٠,٨٤٦,٨٤٠,٠٠٠	- الضرائب
٢,٢١٣,٢٨٥,٠٠٠	١,١٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٣,٦٩١,٠٠٠		٧٩٩,٣٠٩,٠٠٠	- المنح
٣٢٤,٢٤٢,٥٤٩,٠٠٠	٢٢٩,٥١١,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٥٨١,٧٣٩,٠٠٠	٨,٦١٥,٧١٨,٠٠٠	١٨٨,٣٦٣,٥٤٣,٠٠٠	- الإيرادات الأخرى
٦٦٩,٧٥٥,٨٨٧,٠٠٠	٨٣٤,٦٢٣,١٨١,٠٠٠	٢٤,٩٥٦,٩٣٠,٠٠٠	٩,٦٥٥,٥٥٩,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٩,٦٩٢,٠٠٠	جملة الإيرادات
					<b># المصروفات</b>
٢٢٨,٧٣٥,٦٨٢,٠٠٠	٢٢٩,٩٥٥,٣٩٦,٠٠٠	٢٩,٨٤٣,٠١٠,٠٠٠	١٠٥,٧٣٩,١٢١,٠٠٠	١٠٤,٣٧٣,٣٦٥,٠٠٠	- الأجور وتعويضات العاملين
٤٢,٣٠٢,٤٩٣,٠٠٠	٥٢,٠٦٥,٣٣٥,٠٠٠	١١,٠٧٠,١١٣,٠٠٠	١٠,٦٠١,٤٣٦,٠٠٠	٣٠,٣٩٣,٦٩٦,٠٠٠	- شراء السلع والخدمات
٣٩٢,٥٢٠,١٢٠,٠٠٠	٣٨٠,٩٨٦,٢٢٨,٠٠٠	٣٧٤,٠٩٩,٠٠٠	١٩٠,٤٥١,٠٠٠	٣٨٠,٤٢١,٦٧٨,٠٠٠	- الفوائد
٢٠٦,٤٢٤,٢٥٥,٠٠٠	٣٢٢,٧٢٧,٢٠٣,٠٠٠	٥,٠١٨,٠٧١,٠٠٠	٤٧٩,٠٥٣,٠٠٠	٣٢٧,٢٣٠,٠٧٩,٠٠٠	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٥٨,١٠٠,٢٥٤,٠٠٠	٦٥,٩٧٢,٢٨٣,٠٠٠	٣,٠٨١,٥٦٧,٠٠٠	١,٠٢٥,٥٢٣,٠٠٠	٦١,٨٦٥,١٩٣,٠٠٠	- المصروفات الأخرى
١٤٦,٧١١,١٢٣,٠٠٠	١٣٥,٤٣١,٤٢٠,٠٠٠	٤٩,٣٧٣,٩٤٤,٠٠٠	٧,٨٤٢,١٦٨,٠٠٠	٧٨,٣١٥,٢٠٨,٠٠٠	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٩٧٤,٧٩٣,٩٣٦,٠٠٠	١,٢٠٧,١٣٧,٣٦٥,٠٠٠	٩٨,٦٦٠,٨٠٤,٠٠٠	١٢٥,٨٧٧,٧٤٢,٠٠٠	٩٨٢,٥٩٩,٢١٩,٠٠٠	جملة المصروفات
٣٠٥,٠٢٨,٠٤٩,٠٠٠	٣٧٢,٥١٥,٥٨٤,٠٠٠	٦٢,٧٠٣,٨٧٤,٠٠٠	١١٦,٢٢٢,١٨٣,٠٠٠	١٩٢,٥٨٩,٥٧٧,٠٠٠	<b>العجز (الفائض) النقدي</b>
					<b># صافي حيازة الأصول المالية</b>
١٠,٤٠٦,٧٢٠,٠٠٠	١٧,٧٢٤,٨٣٩,٠٠٠	١٠٨,٦٠٠,٠٠٠		١٧,٦١٦,٢٩٩,٠٠٠	- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول
٢٤,٨٢٨,٨٨٤,٠٠٠	١٦,٣١٦,٧٥٥,٠٠٠	٤١٨,٠٠٠,٠٠٠		١٥,٨٩٨,٧٥٥,٠٠٠	- حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية (بدون الخصخصة)
١٤,٤٢٢,١٦٤,٠٠٠	-١,٤٠٨,٠٨٤,٠٠٠	٣٠٩,٤٠٠,٠٠٠		-١,٧١٧,٤٨٤,٠٠٠	- مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيكلية
٣١٩,٤١٠,٢١٣,٠٠٠	٣٧١,١٠٧,٥٠٠,٠٠٠	٦٤,٠١٣,٢٧٤,٠٠٠	١١٦,٢٢٢,١٨٣,٠٠٠	١٩٠,٨٧٢,٠٤٣,٠٠٠	صافي حيازة الأصول المالية
					<b>العجز (الفائض) الكلي</b>
					<b># مصادر التمويل للعجز الكلي</b>
					= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
					* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
					تمويل عجز الموازنات
					تمويل بأذون وسندات
					الاقتراض من مصادر أخرى
٥٧٤,٨٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣١,٥٥٨,٠٨٧,٠٠٠	٦٢,٤٨٨,٢٢٣,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	٤٥٢,٥٦٢,٨٢١,٠٠٠	جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠			= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية لتمويل الاستثمارات
٥٧٥,٨٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣١,٧٤٨,٠٨٧,٠٠٠	٦٢,٦٧٨,٢٢٣,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	٤٥٢,٥٦٢,٨٢١,٠٠٠	جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠١٠,٨٣٧,٠٠٠		١,٩٨٩,١٦٣,٠٠٠	إجمالي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٥٧٥,٩٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣٦,٧٤٨,٠٨٧,٠٠٠	٦٥,٦٨٩,٠٦٠,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	٤٥٤,٥٥١,٩٨٤,٠٠٠	- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية
٢٥٦,٢٨٧,٩٠٧,٠٠٠	٣٦٥,٣٩٠,٥٨٧,٠٠٠	١,٦٧٥,٧٨٦,٠٠٠	٢٨٤,٨٦٠,٠٠٠	٣١٣,٤٢٩,٩٤١,٠٠٠	صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٣١٩,٧١٠,٢١٣,٠٠٠	٣٧١,٣٥٧,٥٠٠,٠٠٠	٦٤,٠١٣,٢٧٤,٠٠٠	١١٦,٢٢٢,١٨٣,٠٠٠	١٩١,١٢٢,٠٤٣,٠٠٠	- يضاف صافي حيازة الأصول المالية
-٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠			-٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	صافي مصادر التمويل
٣١٩,٤١٠,٢١٣,٠٠٠	٣٧١,١٠٧,٥٠٠,٠٠٠	٦٤,٠١٣,٢٧٤,٠٠٠	١١٦,٢٢٢,١٨٣,٠٠٠	١٩٠,٨٧٢,٠٤٣,٠٠٠	

ملحق رقم (٣)  
(بالجنيه)

موازنة الخزينة العامة (استخدامات وموارد الموازنة العامة)

موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	الموارد	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	الاستخدامات
٤٣٣,٣٠٠,٥٣,٠٠٠	٦٠٣,٩١٨,١٨١,٠٠٠	# الإيرادات: - الضرائب - المنح - الإيرادات الأخرى	٢٢٨,٧٣٥,٦٨٢,٠٠٠	٢٣٩,٩٥٥,٣٩٦,٠٠٠	# المصروفات: - الأجر وتعميمات العاملين - شراء السلع والخدمات - الفوائد - الدعم والمنح والزياد الاجتماعية - المصروفات الأخرى - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٢,٢١٣,٢٨٥,٠٠٠	١,١٤٣,٠٠٠,٠٠٠		٤٢,٣٠٢,٤٩٣,٠٠٠	٥٢,٦٥,٢٣٥,٠٠٠	
٢٣٤,٢٤٢,٥٤٩,٠٠٠	٢٢٩,٥٦١,٠٠٠,٠٠٠		٧٩٢,٥٢,١٢٠,٠٠٠	٣٨٠,٩٨٦,٣٢٨,٠٠٠	
			٢٠٦,٤٢٤,٢٥٥,٠٠٠	٣٣٢,٧٢٧,٢٠٣,٠٠٠	
			٥٨,١٠٠,٢٥٤,٠٠٠	٦٥,٩٧٢,٢٨٣,٠٠٠	
			١٤٦,٧١١,١٣٢,٠٠٠	١٣٥,٤٣١,٤٢٠,٠٠٠	
٦٦٩,٧٥٥,٨٨٧,٠٠٠	٨٣٤,٦٢٢,١٨١,٠٠٠	جملة الإيرادات - متحصلات من الأراضي ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول # مصادر التمويل: • الاقتراض من مصادر أخرى = الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية تسجيل الاستثمارات	٩٧٤,٧٩٣,٩٣٦,٠٠٠	١,٢٠٧,١٣٧,٧٦٥,٠٠٠	جملة المصروفات * حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية * سداد القروض المحلية والأجنبية
١٠,٤٠٦,٧٢٠,٠٠٠	١٧,٧٢٤,٨٣٩,٠٠٠		٢٥,٠٧٨,٨٨٤,٠٠٠	١٦,٥٦٦,٧٥٥,٠٠٠	
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٥٦,٢٨٧,٩٠٧,٠٠٠	٢١٥,٣٩٠,٥٨٧,٠٠٠	
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠				
٦٨١,٢٦٢,٦٠٧,٠٠٠	٨٥٧,٥٣٧,٠٢٠,٠٠٠	إجمالي الموازنة (بما في ذلك إيرادات الخزينة العامة)			
٥٧٤,٨٩٨,١٢٠,٠٠٠	٦٣١,٥٥٨,٠٨٧,٠٠٠	إجمالي الموارد			
١,٢٥٦,١٦٠,٧٢٧,٠٠٠	١,٤٨٩,٠٩٥,١٠٧,٠٠٠		١,٢٥٦,١٦٠,٧٢٧,٠٠٠	١,٤٨٩,٠٩٥,١٠٧,٠٠٠	إجمالي الاستخدامات

ملحق رقم (١/٣) (بالجنيه)		موازنة الخزينة العامة (استخدامات وموارد موازنة الجهاز الإداري)			
موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	الموارد	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	الاستخدامات
٤٣٠,٩٣٤,٥٠٧,٠٠٠ ١,٨٣٩,٨٨٢,٠٠٠ ٢٠٢,٩٤٥,٨١٨,٠٠٠	٦٠٠,٨٤٦,٨٤٠,٠٠٠ ٧٩٩,٣٠٩,٠٠٠ ١٨٨,٣٦٣,٥٤٣,٠٠٠	# الإيرادات: - الضرائب - المنح - الإيرادات الأخرى	٩٢,٤٢٧,٧٨٣,٠٠٠ ٢٢,٠٧٦,٤٠٦,٠٠٠ ٧٩٢,١٣٠,٢٤٣,٠٠٠ ٢٠٠,٣٢٧,١٧٩,٠٠٠ ٥٥,٧٨٦,٥١٣,٠٠٠ ٩٧,٩٠٨,٣١١,٠٠٠	١٠٤,٣٧٣,٢٦٥,٠٠٠ ٣,٣٩٣,٦٩٦,٠٠٠ ٣٨٠,٤٢١,٦٧٨,٠٠٠ ٣٧٧,٢٣٠,٧٩,٠٠٠ ٦١,٨٦٥,١٩٣,٠٠٠ ٧٨,٣١٥,٣٠٨,٠٠٠	# المصروفات: - الأجور وتعويضات العاملين - شراء السلع والخدمات - الفوائد - الدعم والمنح والبرايا الاجتماعية - المصروفات الأخرى - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٦٣٥,٧٢٠,٢٠٧,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٩,٦٩٢,٠٠٠	جملة الإيرادات - متحصلات من الأراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول # مصادر التمويل: • الاقتراض من مصادر أخرى • الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية • تمويل الاستثمارات	٧٦٠,٠٦٦,٥١٥,٠٠٠	٩٨٢,٥٩٩,٢١٩,٠٠٠	جملة المصروفات * حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية * سداد القروض المحلية والأجنبية
١٠,٣٦٠,١٢٠,٠٠٠	١٧,٦١٦,٣٢٩,٠٠٠		٢٤,٩٣٨,٨٨٤,٠٠٠ ٢٥٥,٣١٥,٨٠٤,٠٠٠	١٦,١٤٨,٧٥٥,٠٠٠ ٢٦٣,٤٢٩,٩٤١,٠٠٠	
٢٢,٨٧٢,٠٠٠	١,٩٨٩,١٦٣,٠٠٠				
٦٤٦,١٠٣,١٩٩,٠٠٠	٨٠٩,٦١٥,٠٩٤,٠٠٠	إجمالي الموارد بدون محزون من الخزينة العامة	١,٠٤٠,٣٧١,٢٠٣,٠٠٠	١,٣٦٢,١٧٧,٩١٥,٠٠٠	إجمالي الاستثمارات بدون محزون من الخزينة العامة
٣٩٤,٣٦٨,٠٠٤,٠٠٠	٤٥٢,٥٦٢,٨٢١,٠٠٠	محزون من الخزينة العامة			* فائض يتحول إلى الخزينة العامة
١,٠٤٠,٣٧١,٢٠٣,٠٠٠	١,٣٦٢,١٧٧,٩١٥,٠٠٠	إجمالي الموارد	١,٠٤٠,٣٧١,٢٠٣,٠٠٠	١,٣٦٢,١٧٧,٩١٥,٠٠٠	إجمالي الاستثمارات

ملحق رقم (٢/٣) (بالجيمه)		موازنة الخزينة العامة (استخدامات وموارد موازنة الإدارة المحلية)			
موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	الموارد	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	الاستخدامات
١,٠١٣,٥٤١,٠٠٠	١,٠٣٩,٨٤١,٠٠٠	# الإيرادات: - الضرائب - المنح - الإيرادات الأخرى	١٠٧,٨٧٣,٥٩٩,٠٠٠ ١٠,٣٥٩,٤٣١,٠٠٠ ٢٠٧,٣٥٠,٠٠٠ ٤٦٥,٧١٠,٠٠٠ ٦١١,٢٥٠,٠٠٠ ٨,٥٠٥,٦٥٢,٠٠٠	١٠٥,٧٣٩,١٢١,٠٠٠ ١٠,٦٠١,٤٢٦,٠٠٠ ١٩٠,٤٥١,٠٠٠ ٤٧٩,٠٥٣,٠٠٠ ١,٣٥,٥٢٣,٠٠٠ ٧,٨٤٢,١٦٨,٠٠٠	# المصروفات: - الأجور وتعويضات العاملين - شراء السلع والخدمات - الفوائد - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية - المصروفات الأخرى - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٨,٣٧٠,٢٨٢,٠٠٠	٩,٦٥٥,٥٥٩,٠٠٠	جملة الإيرادات - متحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول # مصادر التمويل: - الإقراض وأصدار الأوراق المالية المحلية - الإقراض من مصادر أخرى = التمويل الاستثمارات	١٢٨,٠٧٣,٠٤٢,٠٠٠	١٢٥,٨٧٧,٧٤٢,٠٠٠	جملة المصروفات * حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية * سداد القروض المحلية والأجنبية
١٢٠,٠٥٨,٤٧٢,٠٠٠	١١٦,٥٠٧,٠٤٣,٠٠٠	إجمالي الموارد يمول من الخزينة العامة عجز يمول من الخزينة العامة	١٢٨,٣٢٨,٧٥٤,٠٠٠	١٢٦,١٢٢,٦٠٢,٠٠٠	إجمالي الاستثمارات يمول من الخزينة العامة * فائض يتحول إلى الخزينة العامة
١٢٨,٣٢٨,٧٥٤,٠٠٠	١٢٦,١٢٢,٦٠٢,٠٠٠	إجمالي الموارد	١٢٨,٣٢٨,٧٥٤,٠٠٠	١٢٦,١٢٢,٦٠٢,٠٠٠	إجمالي الاستثمارات

ملحق رقم (٣/٣) (بالجنيه)		موازنة الخزنة العامة (استخدامات وموارد موازنة الهيئات الخدمية)			
موازنة	مشروع موازنة	الموارد	موازنة	مشروع موازنة	الاستخدامات
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	
١,٣٥٢,٠٠٥,٠٠٠ ٣٧٣,٤٠٣,٠٠٠ ٣٤,٠٣٩,٩٩٠,٠٠٠	٢,٠٣١,٥٠٠,٠٠٠ ٣٤٣,٦٩١,٠٠٠ ٣٢,٥٨١,٧٣٩,٠٠٠	# الإيرادات: - الضرائب - المنح - الإيرادات الأخرى	٢٨,٤٣٤,٣٢٠,٠٠٠ ٩,٨٦٦,٦٥٦,٠٠٠ ١٨٢,٥٣٧,٠٠٠ ٥,٧٢١,٣١٦,٠٠٠ ٢,١٥٢,٤٤١,٠٠٠ ٤٠,٢٩٧,١١٩,٠٠٠	٢٩,٨٤٣,١٠٠,٠٠٠ ١١,٠٧٠,١١٣,٠٠٠ ٣٧٤,٠٩٩,٠٠٠ ٥,١٨٠,٧١٠,٠٠٠ ٣,٠٨١,٥٦٧,٠٠٠ ٤٩,٢٧٣,٩٤٤,٠٠٠	# المصروفات: - الأجر وتعيينات العاملين - شراء السلع والخدمات - الفوائد - الدعم والمنح والبرايا الاجتماعية - المصروفات الأخرى - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٢٥,٧٦٥,٣٩٨,٠٠٠	٣٤,٩٥٦,٩٣٠,٠٠٠	جملة الإيرادات - متحصلات من الأراضي ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	٨٦,٦٥٤,٣٧٩,٠٠٠	٩٨,٦٦٠,٨٠٤,٠٠٠	جملة المصروفات * حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية * سداد القروض المحلية والأجنبية
٤٦,٦٠٠,٠٠٠	١٠٨,٦٠٠,٠٠٠	# مصادر التمويل: • الاقتراض من مصادر أخرى • الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية • تمويل الاستثمارات	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ٦٦٦,٣٩١,٠٠٠	٤١٨,٠٠٠,٠٠٠ ١,٦٧٥,٧٨٦,٠٠٠	
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية			
٧٧,١٢٨,٠٠٠	٣,١٠,٨٣٧,٠٠٠	• تمويل الاستثمارات			
٣٦,٨٨٩,١٢٦,٠٠٠	٣٨,٢٦٦,٣٦٧,٠٠٠	إجمالي الموارد بدون عجز يمول من الخزنة العامة	٨٧,٤٦٠,٧٧٠,٠٠٠	١٠٠,٧٥٤,٥٩٠,٠٠٠	إجمالي الاستثمارات بدون عجز يمول من الخزنة العامة
٦٣,٥١٣,٧١٤,٠٠٠	٦٦,٢٤٧,٤١٦,٠٠٠	عجز يمول من الخزنة العامة	٢,٩٤٢,٠٧٠,٠٠٠	٣,٧٥٩,١٩٣,٠٠٠	* فائض يؤول إلى الخزنة العامة
٩٠,٤٠٢,٨٤٠,٠٠٠	١٠٤,٥١٣,٧٨٣,٠٠٠	إجمالي الموارد	٩٠,٤٠٢,٨٤٠,٠٠٠	١٠٤,٥١٣,٧٨٣,٠٠٠	إجمالي الاستثمارات



## التأشيرات العامة

### المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

التأشيرات العامة التنظيمية :

( المادة الاولى )

لا يجوز النقل من باب إلى باب من أبواب الموازنة على مستوى إجمالي الموازنة العامة للدولة .

ويجوز بموافقة وزير المالية نقل اعتمادات من باب في وحدة إلى ذات الباب في وحدة أخرى بناءً على قرارات بإعادة التنظيم أو ما تتطلبه حالة الضرورة ، بشرط ألا يترتب على ذلك أى زيادة فى نطاق الباب الواحد على مستوى إجمالي الموازنة العامة للدولة ، وبمراعاة ألا تتجاوز جملة المناقلات - بخلاف ما ينقل من الاحتياطات العامة - نسبة (١٠٪) من الاعتمادات الأصلية لكل باب أو (١٪) من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة للدولة التى اعتمدت بدون الفوائد أيهما أقل .

ولوزير المالية بناءً على طلب السلطة المختصة التصريح بنقل اعتمادات أو استخدام وفورات فى اعتمادات بنود وأنواع أحد الأبواب غير المحظور استخدام وفورها لمواجهة مصروف يدخل فى نطاق ذات الباب ، مع مراعاة ما ورد بالمادة (٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وتعديلاته .

ولوزير المالية استحداث البنود والأنواع فى نطاق التصنيف الاقتصادى

للموازنة العامة للدولة .

وفى جميع الأحوال يتم استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة للباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) ورأى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات") وذلك مع عدم الإخلال بما ورد فى شأنه نص خاص .

#### ( المادة الثانية )

لوزير المالية التخصيص من الاحتياطات العامة المدرجة بالموازنة العامة للدولة لمواجهة الحتميات القومية أو الطارئة أو المصرفية أو الالتزامات التى لم يتسنَ مراعاتها لدى إعداد مشروع الموازنة أو غيرها من الضرورات فى إطار المعايير التى يعرضها على مجلس الوزراء ، وذلك بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة للباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) وبعد موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات") وتعديل موازنات الجهات بما ينقل لها من هذه الاحتياطات .

#### ( المادة الثالثة )

لوزير المالية زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازية فى الإيرادات بما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعدات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية ، وبعد موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات") ، وتعديل الموازنات المعنية تبعاً لذلك وتظهر فى الحساب الختامى ضمن التنفيذ الفعلى .

#### ( المادة الرابعة )

لوزير المالية تسوية المديونيات بين الجهات المختلفة وتسوية مستحقات الضرائب والجمارك والخزانة العامة وبنك الاستثمار القومى طرف الجهات من التمويل الذى تتيحه الخزانة العامة لتلك الجهات ، كما يجوز زيادة رؤوس أموال الهيئات العامة والشركات المملوكة للدولة أو التى تسهم فيها نتيجة تلك التسويات إلا بعد تسوية مستحقات الضرائب والجمارك أولاً ، وذلك كله شريطة ألا يترتب على تلك التسويات أى أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة للدولة .

( المادة الخامسة )

على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة عدم صرف أو تخصيص أى مبالغ لدعم الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة "التكميلية" سواء كان ذلك فى صورة مباشرة أو فى صورة غير مباشرة ، إلا فى حدود المخصص أصلاً لهذه الصناديق بالموازنات المعتمدة لها .

ويحظر صرف مكافآت نهاية الخدمة للعاملين على موازنات الجهات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة .

( المادة السادسة )

مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٦) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ ، وبما ورد فى شأنه نص خاص ، يحظر على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة إجراء أى تعاقدات على الباب الأول والباب الثانى والباب الرابع والباب السادس .

( المادة السابعة )

يحظر على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة إصدار أى قرارات مالية من شأنها زيادة نظم الحوافز والمكافآت أو أى مزايا مالية أخرى تجاوز النظم المقررة قانوناً إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وموافقة وزير المالية .

( المادة الثامنة )

يتعين على كافة الجهات الإدارية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة الخصم بكافة ما يتقاضاه المستشارون ، والمستشارون بعقود مؤقتة وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ من مكافآت وبدلات ومقابل حضور الجلسات واللجان وأى مزايا مالية أخرى على بند ٢٥/٣ "مكافآت مستشارين" ، كما يخصم بكافة ما يتقاضاه الأساتذة المتفرغون من مكافآت وبدلات ومزايا مالية بما فيها المزايا التأمينية على بند ٦/٢ "الأساتذة المتفرغون" ، كما يخصم بكافة ما يتقاضاه العمالة الموسمية من مكافآت وبدلات ومزايا مالية بما فيها المزايا التأمينية على بند ٣/٢ أجور موسمين .

( المادة التاسعة )

لا يجوز الصرف على اعتمادات بند ٤/٣ مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة بالباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) إلا لمن تستعين بهم الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة من العاملين من خارج الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية بعد موافقة وزير المالية ، ويحظر صرف مكافآت الخبراء أو العمالة الموسمية على تلك الاعتمادات .  
وفى جميع الأحوال ، لا يجوز أن تزيد فترة الاستعانة عن أحد عشر شهراً خلال العام المالى الواحد .

( المادة العاشرة )

تتولى لجنة العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى بوزارة الخارجية أو من يخول اختصاصها ، بالنسبة للاعتمادات المدرجة للعلاقات الثقافية والتعاون الخارجى ، سلطة نقل الاعتمادات من باب فى جهة إلى ذات الباب فى جهة أخرى طبقاً لاحتياجات الصرف الفعلى فى نطاق الباب الواحد للموازنة العامة للدولة ، مع إبلاغ وزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة فى هذا الشأن .  
ويكون أداء الاشتراكات فى الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية فى حدود الاعتمادات التى تخصصها وزارة المالية بناءً على طلب الوزير المختص بعد أخذ رأى وزارة الخارجية .

( المادة الحادية عشرة )

يحظر استخدام وفور كافة المزايا المالية والاعتمادات المدرجة بأى من أبواب الموازنة التى تقررت بموجب الاستحقاقات الدستورية المخصصة للصحة والتعليم والبحث العلمى والتعليم العالى فى غير الأغراض المخصصة لها إلا بموافقة وزير المالية .

ويحظر استخدام اعتمادات نفقات الصيانة والضرائب والرسوم أو استخدام وفورها فى أى أغراض خلافًا لما هى مخصصة له .

كما يحظر استخدام وفور الاعتمادات المدرجة للأغراض التالية لزيادة بنود وأنواع أخرى إلا بموافقة وزير المالية ، وذلك شريطة عدم وجود مديونية عن سنوات سابقة وكفاية البند المنقول منه للصرف حتى نهاية العام المالى .

السلع المشتراة بغرض إعادة البيع ، والمياه ، ونفقات الصرف الصحى ، والإنارة والكهرباء والغاز ، والتليفون والتلغراف والبريد ، والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية ، والاعتمادات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وصون حقوق الطفل المدرجة بما يتماشى مع تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعى .

وعلى جميع الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام سداد المستحق للمصالح الإيرادية المختصة فى المواعيد المحددة قانونًا .

#### ( المادة الثانية عشرة )

لا يتم الصرف على مكافآت التدريب بالباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) وتكاليف البرامج التدريبية بالباب الثانى (شراء السلع والخدمات) إلا بموافقة وزير المالية .

#### ( المادة الثالثة عشرة )

يتم استخدام نسبة (٧٥٪) من الاعتمادات المدرجة للمياه ، ونفقات الصرف الصحى والإنارة والكهرباء والتليفون لسداد مستحقات السنة المالية الحالية ، ويتم استخدام نسبة الـ (٢٥٪) المتبقية لتسوية مستحقات الخزنة العامة لذات السنة المالية طرف قطاع الكهرباء بعد الرجوع لوزارة المالية "قطاع الموازنة العامة للدولة" أما بالنسبة لمستحقات السنوات المالية السابقة فيتم تسويتها عن طريق وزارة المالية .

( المادة الرابعة عشرة )

يحظر استخدام الاعتمادات المخصصة للدعاية والنشر والعلاقات العامة فى إعلانات غير مرتبطة بتحقيق الأهداف الداخلة فى اختصاص الجهة المعنية ، وبشرط أن تكون لازمة لتحقيق تلك الأهداف ، كما يحظر تجاوز الاعتمادات المدرجة للنشر والإعلان والدعاية والاستقبال إلا بموافقة وزير المالية .

ويحظر الصرف على نوع نفقات الشئون والعلاقات العامة إلا فى الأغراض التى تتعلق بواجبات الوظيفة ومقتضيات الاستقبال والضيافة للمؤتمرات العامة وفى حدود القواعد التى يقرها الوزير المختص ، ولا يجوز تجاوز الاعتمادات المدرجة لهذا النوع إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

( المادة الخامسة عشرة )

يتم توزيع الاعتمادات المدرجة بموازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة على مستوى الوحدات الحسابية التابعة لها وفقاً للتصنيف الاقتصادى للموازنة العامة للدولة ، ويجب الالتزام بمصادر التمويل المعتمدة للجهة (عجز خزانه/ منح/ صناديق وحسابات خاصة/ موارد ذاتية أخرى) مع إجراء التسويات والتعديلات الختامية اللازمة إذا ما تطلب الأمر ذلك .

ويحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالأبواب المختلفة بموازنات الجهات المشار إليها إلا بعد توزيعها على مختلف البنود والأنواع داخل ذات الباب بموافقة وزير المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يخص الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) .

( المادة السادسة عشرة )

**ضوابط صرف المساعدات (الإعانات):**

تصرف المساعدات (الإعانات) للمدارس الخاصة والمدرجة بجهات معينة أو أغراض معينة وبمبالغ محددة ، والمخصصة لجمعيات أو جهات أخرى ، وللمراكز الخاصة بالمرأة والأسرة والطفولة وغيرها من الجمعيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بموافقة الوزير المختص .

ويحظر استخدام الاعتمادات المخصصة لمواجهة الأغراض الخاصة بالمرأة والأسرة والطفل في غير تلك الأغراض .

وتحول المساعدات (الإعانات) المدرجة لجمعيات أو هيئات أو مؤسسات خاصة مشهورة وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية لحساب صندوق الإعانات بوزارة التضامن الاجتماعى ، ويكون التصرف فيها من سلطة مجلس إدارة الصندوق وفقاً لأحكام القانون وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات لميزانية الجهة ، ويجوز لمجلس إدارة الصندوق الترخيص بصرف (٧٥٪) من المساعدات قبل مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات .

أما باقى المساعدات (الإعانات) - عدا ما تقدم - فتصرف بموافقة الوزير المختص ووزير المالية ، ولا يخل صرف المساعدات (الإعانات) طبقاً للشروط السابقة بحق الجهاز المركزى للمحاسبات فى إجراء المراجعة اللازمة طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته .

**التأشيرات العامة المرتبطة بالأجور :**

#### ( المادة السابعة عشرة )

على جميع الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة أن تراعى عند كل تعيين جديد ما يأتى :

ضرورة استكمال نسبة الـ (٥٪) المحددة لتشغيل ذوى الاحتياجات الخاصة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ ، وذلك بعد التنسيق مع المجلس القومى لشئون الإعاقة .

إخطار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ببيان يتضمن مسميات الوظائف ودرجاتها المالية ومجموعاتها النوعية التى تحتاج إلى شغلها ، وذلك لتعيين المعوقين فى حدود النسبة المقررة ومجموع العاملين بالوحدة والعدد الذى سبق تعيينه من المعوقين .

وعلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إبداء الرأى فى ضوء البيانات الواردة من الجهة وعلى مسئوليتها الكاملة ، وفى حالة الموافقة يتم إخطار هذه الجهة لاتخاذ إجراءات التعيين للعدد المخصص لها من المعوقين ، وعلى الجهة موافاة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بما تم .

#### ترتيب الوظائف :

#### ( المادة الثامنة عشرة )

مع عدم الإخلال بما ورد فى شأنه نص خاص ، وبمراعاة أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة التى اعتمدت جداول ترتيب وظائفها أو استحدثت بجداول ترتيب وظائفها مجموعات نوعية جديدة أو تم بها تصويب أوضاع وظيفية قائمة طبقاً للقواعد المقررة ، أن تتقدم إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة خلال السنة المالية بمقترحاتها فى شأن إعادة توزيع درجات وظائفها سواء الخالية أو المشغولة والمدرجة بموازناتها وسجل استمارة موازنة الوظائف (نموذج رقم ٥) على المجموعات النوعية المختلفة الواردة بجداول ترتيب وظائفها بناءً على قرارات نقل العاملين لمراجعتها وإقرارها مع تحديد مسميات الوظائف من واقع جداول الترتيب المعتمدة ، ولا تعتبر هذه التعديلات سارية إلا من تاريخ موافقة وزارة المالية ، على ألا يترتب على هذا التوزيع تعديل فى أعداد أو مستوى درجات الوظائف الدائمة بموازنة الجهة .

ويعتبر سجل استمارة موازنة وظائف الجهة (نموذج رقم ٥) والمعتمدة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية جزءاً لا يتجزأ من موازنة الوحدة عن ذات السنة المالية وأساساً للنظر فى أية تعيينات أو ترقيات أو تعديلات وظيفية تطرأ خلال السنة .



( المادة التاسعة عشرة )

يراعى أن تتقدم الجهات بمقترحاتها لاستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن اعتماد تقييم أو إعادة تقييم الوظائف بالإدارات القانونية بها الخاضعة لأحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته ، ويجوز لهذه الجهات أثناء السنة فصل هذه الوظائف وذلك بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وموافقة وزارة المالية .

( المادة العشرون )

مع عدم الإخلال بما ورد فى شأنه نص خاص ، يراعى بالنسبة للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة التى تعد لوائح خاصة أو نظماً وظيفية خاصة للعاملين بها أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية بتلك اللوائح والنظم الوظيفية والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة باعتمادها . وعلى تلك الجهات أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بهياكلها التنظيمية وجداول ترتيب وظائفها والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها واعتمادها .

( المادة الحادية والعشرون )

تحتفظ الوحدات الإدارية بموازناتها بأعداد درجات الوظائف الشاغرة والممولة أو التى تخلو أثناء السنة ، موزعةً على المجموعات النوعية المختلفة وذلك على سبيل التذكار ، وبمراجعة عدم إدراج التكاليف الخاصة بهذه الوظائف فى موازنات الوحدات الإدارية وإنما يُرجع فى شأن تمويل أو إعادة تمويل ما يتقرر شغله أو استخدامه منها إلى كلٍ من وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

( المادة الثانية والعشرون )

يجوز لوزير المالية بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة  
التخصيص من الاحتياطى العام المدرج بالبواب الأول (الأجور وتعويضات العاملين)  
فى تغطية الأغراض الآتية :

( أ ) تكاليف تمويل الوظائف الجديدة التى تنشأ طبقاً للقواعد القانونية المقررة لمواجهة احتياجات التشغيل الحقيقية .

( ب ) تكاليف تمويل الوظائف غير القيادية للمنقولين عليها بناءً على القرارات الصادرة فى ضوء ما تقضى به القوانين المنظمة لذلك .

( ج ) تكاليف تمويل أدنى وظائف التعيين التى يقرر مجلس الوزراء شغلها من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة وكذلك وظائف المكلفين طبقاً للاحتياجات الفعلية .

( د ) تكاليف الاحتياجات الوظيفية اللازمة لمواجهة مختلف التعديلات فى الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) التى تقتضيها إعادة التنظيم أو الحالات التى تطرأ أثناء السنة المالية وفقاً للمتطلبات الحتمية الملحة ، مع مراعاة ألا يتم تمويل درجات جديدة للنقل عليها فى حالة وجود درجات خالية بالجهات يمكن إعادة تمويلها أو إعادة توزيعها وتمويلها بما يتوافق وحالة المنقولين عليها .

( هـ ) تكاليف تمويل الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين المساعدين بالمؤسسات العلمية للحاصلين على درجة الماجستير وكذلك تكاليف تمويل الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين بتلك المؤسسات الحاصلين على درجة الدكتوراة مقابل إلغاء تمويل الوظائف التى كانوا يشغلونها ، كما يجوز إعادة توزيع درجات الوظائف العلمية الممولة المشغولة والشاغرة لكافة مستوياتها بالمؤسسات العلمية وذلك على الأقسام العلمية المختلفة بها لسد العجز القائم فى الأقسام الأخرى وطبقاً للاحتياجات خلال السنة المالية ، وذلك فى حدود الهيكل التنظيمى لكل مؤسسة علمية بما يتضمنه من أقسام أو تخصصات أو معامل مشتملاً على المقررات الوظيفية لكل قسم من الأقسام العلمية .

( و ) تكاليف تمويل وظائف أساتذة مساعدين وأساتذة مقابل إلغاء وظائف مدرسين وأساتذة مساعدين للذين حصلوا على اللقب العلمى للوظيفة الأعلى فى السنة المالية السابقة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وتعديلاته .

( ز ) تمويل وظائف زميل ، واستشارى مساعد ، واستشارى بالمستشفيات الجامعية طبقاً للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٠ المعدلين للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وإلغاء الوظائف التى يشغلونها بالكادر العام .

( ح ) تمويل وظائف بالكادر العام مقابل إلغاء تمويل وظائف المدرسين المساعدين والمعيدى الذين لم يحصلوا على الدكتوراة أو الماجستير تطبيقاً لأحكام المادتين (١٥٥)، و(١٥٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وذلك بناءً على اقتراح الجامعات والمؤسسات العلمية .

وتدرج وظائف المكلفين بصفة شخصية وذلك لمدة أربع سنوات ، أو انتهاء فترة التكليف أيهما أقل ، وإذا ارتأت السلطة المختصة استمرارهم فى العمل وفقاً لاحتياجات العمل ، فإن ذلك يتم بطلب إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لدراسة تحويل الدرجة الشخصية إلى دائمة وإخطار الجهة الإدارية بذلك لاستصدار القرار اللازم للتعين ، مع مراعاة أنه فى حالة وجود وظائف شاغرة بذات المسمى والدرجة والمجموعة النوعية المقترح تمويلها يتم إعادة تمويلها أولاً ثم يتم تمويل باقى العدد المطلوب .

وتعدل موازنات الجهات المختلفة بما يتنقل لها من هذه الاحتياطات على أن يتم توزيعها على مختلف المجموعات والبنود والأنواع بالباب الأول .

**( المادة الثالثة والعشرون )**

مع عدم الإخلال بما ورد بشأنه نص خاص ، يحظر تمويل درجات وظائف الإدارة العليا بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة (وحدات الجهاز الإدارى للدولة ، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية) خلال السنة المالية ولا يُرفع هذا الحظر إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية وتحديد المصدر التمويلي .

كما يحظر الإعلان عن شغل وظائف أدنى فئات التعيين بمختلف الجهات المشار إليها ، إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية وتحديد المصدر التمويلي فى ضوء دراسة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة للاحتياجات الوظيفية لكل جهة على حدة .

**( المادة الرابعة والعشرون )**

على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة قبل التقدم للسلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف بمختلف مستوياتها ، سواء عن طريق التعيين أو الترقية ، التأكد من أن الوظائف المطلوب شغلها وارده بذات المسمى والدرجة فى جداول ترتيب الوظائف المعتمدة واستمارة موازنة وظائف الجهة (نموذج رقم ٥) وأنها وظائف شاغرة فى موازنة الجهة عن ذات السنة المالية التى يجرى فيها شغل هذه الوظائف ومحتفظ بها على سبيل التذكار ، مع استيفاء الإجراءات والقواعد التى تنص عليها أحكام القوانين والقرارات المعمول بها فى الجهة .

**( المادة الخامسة والعشرون )**

لا يجوز شغل درجات أو استخدام تكاليف وظائف المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب والوظائف التى تخلو بالوحدة أثناء السنة فى أى عرض إلا بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزير المالية .

( المادة السادسة والعشرون )

يحتفظ شاغلو وظيفة كبير بصفة شخصية بوظائفهم لحين انتهاء مدة شغلهم لها ،  
أو بلوغ سن التقاعد أيهما أقرب .

( المادة السابعة والعشرون )

مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص ، يجوز لوزير المالية بعد الاتفاق مع  
السلطة المختصة استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة للباب الأول  
(الأجور وتعويضات العاملين) نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الدواوين  
العامة للوزارات إلى المحافظات وفروع الخدمات بها وبالعكس ، وكذلك نقل درجات  
الوظائف والاعتمادات من محافظة إلى أخرى أو فروع الخدمات فيما بينهما سواء فى  
نطاق المحافظة الواحدة أو المحافظات الأخرى .

ولوزير المالية بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل درجات الوظائف  
والاعتمادات من موازنات الوحدات التى يتقرر نقل اختصاصها إلى الإدارة المحلية  
إلى موازنات المحافظات مع أفراد فرع خاص لكل وحدة .

كما يجوز عند الضرورة ، بموافقة وزير المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى  
للتنظيم والإدارة اعتبار كافة الدرجات الخالية المحتفظ بها على سبيل التذكار وحدة واحدة  
بالنسبة لديوان عام كل محافظة ومديريات الخدمات بها .

( المادة الثامنة والعشرون )

يجوز لوزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل العامل بدرجة وظيفته

المالية من وحدة إلى أخرى فى الحالات الآتية :

( أ ) إذا لم يكن مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة

أخرى خالية فى الوحدة التى يعمل بها .

( ب ) إذا كان زائداً عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها .

( ج ) نقل تمويل وظيفة العامل بشاغلها خارج الوحدة إلى مجموعة نوعية ملائمة من ذات المستوى يستوفى شروط شغل إحدى وظائفها إذا كانت المجموعة التى تندرج تحتها وظيفته غير واردة بجداول ترتيب الوظائف المعتمدة بالوحدة المنقول إليها وذلك فى أحوال نقل العامل طبقاً لأحكام البندين (أ) ، (ب) السابقين من هذه المادة ويتم النقل بناءً على عرض السلطة المختصة فى الجهتين المنقول منها العامل والمنقول إليها ، وموافقة اللجنة المختصة بشئون العاملين أو الموارد البشرية بهما .

( د ) إذا كان العامل زائداً عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها ، وشرح فى إحدى الوظائف المعلن عنها بوحدة إدارية أخرى على أن يلغى تمويل وظيفته الأصلية من موازنة الجهة التى يعمل بها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها دون حاجة لموافقة لجنة شئون العاملين فى الجهتين المنقول منها أو إليها العامل وإلا يجب اتخاذ إجراءات نقله بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة اللجنة المختصة بشئون العاملين أو الموارد البشرية بالجهتين المنقول منها وإليها .

( هـ ) العاملون بالوحدات الإدارية المختلفة الراغبون فى النقل إلى جهات قريبة من محال إقامتهم بالمحافظات المختلفة بعد موافقة لجنة شئون العاملين أو الموارد البشرية بالجهتين المنقول منها وإليها العامل ، وذلك وفقاً للضوابط التى يضعها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ويجوز نقل العاملين بدرجاتهم المالية من وحدة إلى أخرى خلال السنة المالية وذلك بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية .

كما يجوز عند الضرورة بموافقة كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى حالة تحريك العمالة فيما بين وحدات الإدارة المحلية اعتبار كل من دواوين عموم المحافظات ومديريات الخدمات بها ، سواء على نطاق المحافظة الواحدة أو كافة المحافظات ، وحدةً واحدة .

#### ( المادة التاسعة والعشرون )

يجوز بناءً على اقتراح الجامعات ، بعد موافقة كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، نقل أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة لها بدرجاتهم المالية من جامعة إلى أخرى من الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه شريطة موافقة مجلسى الجامعتين .

كما يجوز نقل شاغلى الوظائف العلمية بالهيئات والمراكز والمعاهد البحثية والمعادلة وظائفهم لوظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة لها بدرجاتهم المالية من هيئة علمية أو مركز أو معهد علمى إلى هيئة أو مركز أو معهد آخر شريطة موافقة السلطة المختصة بالجهاتين .

#### ( المادة الثلاثون )

لا يجوز خلال السنة المالية تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية إلا بقرار من رئيس الجمهورية "أو من يفوضه" وفى حدود وفور اعتمادات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) .

ولا يجوز الصرف بناءً على أى قرار يصدر من السلطة المختصة دون أن يقابله اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف منه فى ذات الغرض المطلوب خلال السنة المالية . ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تزيد على (٣٪) من الزيادة الحقيقية فى الحصيلة الفعلية للإيرادات عن التقديرات الخاصة بكل جهة أو من قيمة الوفورات الفعلية فى اعتمادات النفقات العامة التى تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق ، يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يودى ذلك إلى رفع مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية ، ويتم صرف هذه النسبة بقرار من وزير المالية . وبالنسبة للأجهزة الداخلة فى الموازنة العامة للدولة يجوز بموافقة وزير المالية أن يكون التجاوز المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من هذه المادة من الزيادة الحقيقية فى الحصيلة الفعلية لإيرادات جهة ما عن تقديراتها فى السنة المالية السابقة ، وكذلك من قيمة الوفورات الفعلية فى اعتمادات النفقات العامة بها عن تلك السنة ووفقاً للشروط الواردة بتلك الفقرة ، ويتم ذلك مقابل تدبير وفر فى الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) من موازنة الجهة أو من الاحتياطات العامة المختصة .

**التأشيرات العامة لشراء الاصول غير المالية "الاستثمارات" ومصادر تمويلها :**

#### ( المادة الحادية والثلاثون )

تسرى تأشيرات هذا الباب على موازنات الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية ، وتعتبر الاعتمادات الاستثمارية لهذه الجهات وحدة واحدة ولا يتطلب النقل من جهة الإسناد إلى أخرى استصدار قانون ، وإنما يتم ذلك بناءً على طلب الوزير المختص إذا كان النقل من جهة إسناد إلى جهة أخرى فى نطاق اختصاص ومسئوليات الوزير أو طبقاً لمعدلات التنفيذ لتدعيم استثمارات الجهات سريعة التنفيذ نقلاً من الاعتمادات لجهات الإسناد بطيئة التنفيذ بعد أخذ رأى بنك الاستثمار القومى وموافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .



( المادة الثانية والثلاثون )

مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من التأسيسات العامة ،  
يجوز النقل بين العمليات والفروع الواردة ضمن المشروع بما لا يتجاوز إجمالي مكونات  
شراء الأصول غير المالية ومصادر تمويلها لذات المشروع ، وتعامل المباني غير السكنية  
والتشييدات معاملة المكون الواحد ، كما تعامل الآلات والمعدات والعدد والأدوات  
معاملة المكون الواحد عند التمويل .

ويجوز لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري الموافقة على ما يأتي :

( أ ) زيادة الاستثمارات للمشروعات سريعة التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها  
أخذاً من الوفورات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الوفورات الاستثمارية  
لجهات أخرى محددة أو من الاحتياطات العامة التي لم توزع على أن  
لا يتعارض النقل مع مقتضيات التوازن العام .

( ب ) النقل بين عناصر المشروع إذا كان النقل بسبب تغيير في الأسعار أو الإسراع  
في إنجاز المشروع .

( ج ) النقل بين عناصر المشروع بناءً على طلب وزارة المالية لمواجهة كل من الرسوم  
الجمركية على الواردات الرأسمالية والقيمة المضافة والفوائد السابقة  
على بدء التشغيل المستحقة في سنة الموازنة .

( د ) تدبير النقد المحلي لمشروعات اعتمدت لها قروض أو تسهيلات أو منح إضافية  
خلال العام وذلك من وفورات عناصر ذات المشروع أو من الوفورات  
الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الاحتياطات العامة التي لم توزع .

وفي جميع الأحوال يتم إخطار بنك الاستثمار القومي لإتاحة التمويل وذلك بعد قيام  
وزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة في الموازنات المختصة ، بشرط ألا  
يترتب في أي من تلك الحالات عبء مالي إضافي على الخزنة العامة .

( المادة الثالثة والثلاثون )

على الجهات التى تدرج لها اعتمادات إجمالية أو مشروعات غير موزعة جغرافياً توزيع الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالخطة الاستثمارية على المشروعات المختلفة ، وكذلك توزيع اعتمادات المشروعات توزيعاً إقليمياً على المحافظات المختلفة وفقاً لمكونات الاستثمار وتبعاً لطريقة التمويل المعتمدة ويتم اعتماد التوزيع بموافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وإخطار وزارة المالية لتعديل الموازنات تبعاً لما تقدم .

ويتم توزيع الاعتمادات المدرجة ببند نفقات إيرادية مؤجلة (تشغيل) ، الأبحاث والدراسات بمصروفات الباب السادس (شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات) والخاصة بالمشروعات التى يتعين إجراء دورة التشغيل الأولى لها ، والمشروعات المتعلقة بالعملية الاستثمارية ذاتها وليست المتعلقة بطبيعة عمل الجهة على نوع "الأجور للمشروعات الاستثمارية" بعد استحداثه بالباب السادس بالموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

للصرف منها على الأجور والمكافآت والمزايا التأمينية المترتبة عليها وذلك للعمالة المؤقتة المتعاقدة على المشروعات الاستثمارية المستوفية للشروط المقررة بأحكام التأشيريات الصادرة عند إبرام التعاقد ، وللعمالة الدائمة المشرفة وكذلك العمالة المستعان بها من خارج تلك الجهة والصادر بشأنهما قرار تكليف من السلطة المختصة بتنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية ، بعد موافقة وزير المالية ، وبعد موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، ولا يتم الصرف من هذه الاعتمادات على غير الأغراض المخصصة لها ، وفى جميع الأحوال يتم مراعاة قانونية الاستحقاق وصحة وسلامة إجراءات الصرف وعدم حصول هذه العمالة على ذات المزايا المالية أو العينية عن ذات العمل من الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) بموازنة هذه الجهة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

**( المادة الرابعة والثلاثون )**

لا يجوز التعاقد على أى مشروع من المشروعات الاستثمارية التى تحتاج إلى مكونات مستوردة والواردة بالموازنات المختلفة التى لايتسنى تدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية التى تغطى احتياجاتها ، كما لا يجوز استخدام الوفر فى النقد المحلى المترتب على عدم توافر النقد الأجنبى إلا بموافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وإخطار وزارة المالية .

**( المادة الخامسة والثلاثون )**

يتم الارتباط على تنفيذ المشروعات والصرف عليها وفقاً للتنظيم الذى يضعه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وعلى أن يتم ذلك وفقاً للتوزيع المعتمد لمكونات الاستثمار الخاصة بكل مشروع ، ولا يجوز الصرف على الاعتمادات الخاصة بكل مشروع إلا فى حدود ذلك المشروع والأغراض المرتبطة به ارتباطاً مباشراً ، ولا يجوز الإنفاق فى أغراض يعود الخصم بها أصلاً على أبواب أخرى خلافاً للباب السادس "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات" ، وفى جميع الأحوال لا يجوز القيام بأعمال تنفيذية يترتب عليها تجاوز الاعتمادات السنوية المدرجة لكل مشروع إلا بعد موافقة كل من وزيرى التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والمالية .

**( المادة السادسة والثلاثون )**

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص ، فى ضوء دراسة الجدوى ، أن يستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخططة مشروعاً آخر أو إضافة مشروعات يوفر لها تمويل من خطة استثمارات الجهة ذاتها أو من الاحتياطيات العامة أو من التمويل الذاتى الإضافى أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو منح محلية وخارجية إضافية ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وإخطار وزارة المالية والجهات المعنية بذلك على أن يخطر مجلس النواب بهذا التعديل .

( المادة السابعة والثلاثون )

لا يجوز استخدام الاعتمادات المخصصة لوسائل الانتقال بموازات الجهاز الإدارى و وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية فى شراء سيارات الركوب (الصالون ، الجيب ، الاستيشن) أيًا كان الغرض منها إلا بعد موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بالنسبة للسيارات التى لا تحتوى على أكثر من (٤) سلندر وموافقة رئيس مجلس الوزراء لما زاد على ذلك ، بعد الحصول مسبقاً على موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى لاستخدام الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ، واستطلاع رأى الهيئة العامة للخدمات الحكومية ، ويسرى ذلك على السيارات الصالون المجهزة بتجهيزات خاصة لاستخدامات معينة أيًا كان الغرض منها ، ويستثنى من ذلك سيارات الإسعاف والدراجات العادية والبخارية ، وفى جميع الحالات تعطى أولوية لوسائل الانتقال المنتجة محلياً ، ويسرى ذلك على السيارات ذات الكابينة المزدوجة التى تستخدم كسيارات ركوب (صالون) والمنتجة محلياً وما يماثلها من الإنتاج الأجنبى وكذلك السيارات الصالون المجهزة بتجهيزات خاصة لاستخدامات معينة أيًا كان الغرض منها .

ويحظر على جميع الجهات إدراج سيارات الركوب ضمن عقود التوريدات للمشروعات التى تقوم بها .

وذلك كله وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

( المادة الثامنة والثلاثون )

يجوز استخدام رصيد الحساب الخاص المجنب لدى بنك الاستثمار القومى من حصيلة الـ (١/٤٪) المرحل من السنوات السابقة للصرف منها على الأغراض الضرورية لتطوير إعداد الخطة ومتابعتها والدراسات المتعلقة بها ، ويرحل المتبقى من الرصيد من سنة إلى أخرى لذات الأغراض ، ولايجوز الصرف منه إلا بموافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

( المادة التاسعة والثلاثون )

تعد كل جهة من الجهات التى تمول استثماراتها من الخزنة العامة بالاتفاق مع بنك الاستثمار القومى البرنامج التنفيذى لمشروعاتها الواردة فى الخطة السنوية متضمناً الاستخدامات والموارد الاستثمارية وتمويل الخزنة العامة ويوزع كل ذلك على فترات زمنية ربع سنوية .

ولا يجوز لأى من الجهات التى تمول استثماراتها من الخزنة العامة سحب أية مبالغ لتمويل الاستثمارات إلا بعد اعتماد البرنامج من بنك الاستثمار القومى الذى توسطه وزارة المالية فى تمويل استثمارات تلك الجهات ، ويراعى البنك عند تمويله لبرنامج الاستثمار موقف التنفيذ وإقرار الجهات بعدم تجاوز الاعتمادات المقررة . ويسرى ما تقدم على الجهات الأخرى التى تمول استثماراتها مباشرة من بنك الاستثمار القومى .

( المادة الأربعون )

على الوحدات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية الأجنبية تسوية الأصول الموردة على التسهيلات خصماً على الاستثمارات نظير قيد مقابلها كموارد للقروض الأجنبية (التسهيلات الائتمانية) وتعامل بالمثل للتوريدات والأعمال التى يتم إنجازها خلال السنة المالية .

( المادة الحادية والأربعون )

تلتزم كل جهة فى إجراءات الشراء والتعاقد والارتباط والصرف بالقوانين والقواعد المالية المطبقة فيها والكتب الدورية المنظمة لذلك والتعديلات التى تطرأ عليها ، وبالبرنامج التمويلي المعتمد لمشروعاتها ، وبتحقيق الأهداف وفقاً للخطة السنوية والبرامج التنفيذية ، وإعطاء الأولوية طبقاً للقوانين واللوائح المقررة للإنتاج المحلى ولاستغلال الطاقات المحلية وعلى الجهات الرقابية التأكد من تطبيق ذلك .

( المادة الثانية والأربعون )

تلتزم الجهات بالتكاليف الكلية لكل مشروع وما يطرأ عليها من تعديل ، وأن تكون برامجها التنفيذية فى حدود ما يتم اعتماده سنوياً من استثمارات ، أما المشروعات التى تضاف أو تستبدل بمشروع آخر أو المشروعات التى يتطلب الأمر تعديل تكلفتها ، فعلى الجهات تقديم دراسة جدوى اقتصادية متضمنة مبررات تعديل التكاليف الكلية لاعتمادها من وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، وإلى أن يتم ذلك ، لا يجوز الارتباط والصرف عليها إلا فى حدود الاعتمادات المدرجة بالخططة وفى حدود ما هو متاح من مصادر التمويل ، ويحظر على كل الجهات الحكومية التعاقد على مشروعات غير واردة بالخططة .

وفى جميع الأحوال ، لا يجوز الارتباط بأعمال استثمارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستثمارية ، وأن تكون برامجها التنفيذية فى حدود ما يتم اعتماده سنوياً من استثمارات إلا بعد موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى على تعديل التكاليف الكلية ويتم إخطار وزارة المالية والجهات المعنية ، ولا يجوز القيام بأعمال استثمارية دون الالتزام بأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاته ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص ، كما لا يجوز تنفيذ مشروعات بأوامر تكليف غير محددة المدة والقيمة .

( المادة الثالثة والأربعون )

لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى الموافقة على زيادة الاعتمادات الاستثمارية للمشروعات المدرجة بالخططة مقابل ما يلى :

( أ ) زيادة فى مصادر التمويل الذاتى والإيرادات التحويلية الرأسمالية بحيث لا يؤثر ذلك على الفوائض المحولة للخزانة العامة أو لبنك الاستثمار القومى وفقاً لما ورد بالموازنة المعتمدة وقانون إنشاء البنك .

( ب ) إضافة منح محلية وخارجية على الخطة مقابل ما يتاح منها خلال العام وتقوم الوحدات المستفيدة بإجراء التسويات اللازمة .

( ج ) قروض محلية أو خارجية تم الموافقة عليها من السلطة التشريعية وجارٍ السحب منها وتقوم الوحدات المستفيدة بإجراء التسويات اللازمة .

وفى جميع الأحوال يتم إخطار وزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة فى الموازنات المختصة .

ولا يجوز للجهات التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة الاتفاق على تمويل بعملة أجنبية نقداً أو بقروض أو تسهيلات ائتمانية خارجية إلا بعد الرجوع لوزارة المالية بالنسبة للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومى بالنسبة لباقى الجهات للتأكد من عدم وجود البديل المحلى وبعد الرجوع إلى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى للتأكد من عدم وجود قروض حكومية أجنبية ميسرة يمكن استخدامها .

#### ( المادة الرابعة والأربعون )

يحظر على وحدات الإدارة المحلية ووحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة الخدمية تجاوز الاعتمادات السنوية المدرجة فى الخطة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ مهما كانت الأسباب .

ويتم تمويل المستحقات الاستثمارية للسنوات السابقة حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ خصماً على الاعتمادات السنوية المقررة لذات الجهات بخطة العام المالى الحالى وفقاً للأساس النقدى للموازنة العامة للدولة طالما لم يترتب على ذلك تجاوز فى الاعتمادات لخطة ٢٠١٧/٢٠١٨ ولم تتأثر به اعتمادات خطة العام المالى .

وإذا ترتب على سداد هذه المستحقات تجاوز أو تأثير على الاعتمادات المخصصة لجهة الإسناد يتم مخاطبة كلٍ من وزارة المالية ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى لتبديد مصدر لتمويل تلك المستحقات ، وإخطار وزارة المالية بما يتم الانتهاء إليه ، ويتم تحديد المسئولية عن أسباب التجاوزات التى أدت إلى وجود مستحقات بالتجاوز إن وجدت .

**( المادة الخامسة والأربعون )**

لا يجوز للجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة استخدام الاعتمادات المخصصة للفوائد والأقساط المستحقة لبنك الاستثمار القومي والضرائب والرسوم الجمركية في غير الأغراض المخصصة لها وتعطى الفوائد والأقساط المستحقة أولوية في السداد وفق برنامج زمني خلال العام يُتفق عليه مع بنك الاستثمار القومي ، وفي حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة لهذه الأقساط والفوائد .

**( المادة السادسة والأربعون )**

على الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة الالتزام بعدم التعاقد على أية توريدات سواء للتجهيزات أو وسائل النقل والانتقال أو أية معدات مكتبية خلال المرحلة الرابعة من الخطة بهدف استفاد الاعتمادات المالية المقررة لها على أن يستثنى من ذلك المستشفيات والمدارس والمعاهد البحثية وكذا دفع أية مبالغ على ذمة تنفيذ أعمال لا يتم تنفيذها قبل نهاية العام المالي .

**( المادة السابعة والأربعون )**

على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري عدم إدراج أى مشروع بخطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى حقيقية للمشروع موضحاً بها حجم التكاليف الكلية ومدة التنفيذ وذلك بعد التأكد من وجود مصدر تمويل لهذا المشروع حتى يمكن الاستفادة منه طبقاً للبرنامج الزمني التنفيذي له .

وعلى جهات الإسناد عدم إضافة أية مشروعات فرعية أو عمليات جديدة بالمشروعات المدرجة بخطة العام المالي الحالي إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى للمشروعات الفرعية أو العمليات الجديدة موضحاً بها العائد من هذه الإضافات والتكلفة ومدة التنفيذ ولا يتم طرح الأعمال للتنفيذ إلا بعد اعتماد وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على إدراج هذه المشروعات الفرعية أو العمليات وبما لا يترتب عليه أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة .



( المادة الثامنة والأربعون )

على الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة الالتزام بتوحيد المواصفات الفنية للمباني الإدارية التي يتم إنشاؤها على مستوى الجمهورية عن طريق تعيين نماذج محددة خاصة بكل وزارة وذلك لضبط التكلفة وعدم المغالاة من محافظة إلى أخرى أو من جهة إسناد إلى أخرى مع ضرورة الاهتمام بضرورة ربط النفقة الاستثمارية بالعائد المحقق منها على مستوى الاقتصاد القومي .

( المادة التاسعة والأربعون )

يتم صرف بدلات حضور الجلسات المرتبطة بالأعمال الاستثمارية للجان المشكلة بجهات الإسناد بالدولة وفقاً لما يصدر بتحديدده قرار من رئيس مجلس الوزراء وذلك في ضوء ما يأتي :

أن يصدر بتشكيلها قرار من السلطة المختصة محدد الغرض والمدة اللازمة لنهوض موضوع اللجنة ، وعلى أن ينتهي عمل اللجنة بنهاية الأعمال المحددة بغرض اللجنة أو بما جاء بقرار تشكيلها .

أن تضم اللجنة المختصين بالإدارات الفنية المعنية بموضوع اللجنة بجهة الإسناد أو الجهات الخارجية على أن يكون الحد الأقصى للمشاركين من جهة الإسناد عدد خمسة أعضاء وبالجهات الخارجية عدد ثلاثة أعضاء على الأكثر على أن لا يزيد المستعان بهم في أي لجنة عن ثلاثة أعضاء وإن زاد على ذلك يتم أخذ موافقة السلطة المختصة ويعدل بهم القرار .

تعد كل لجنة تقريراً بما تم مناقشته وإنجازه من أعمال بكل جلسة ويوقع عليه من رئيس اللجنة وأعضائها الحاضرين .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٦/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

---

١٣٠٨ - ٢٠١٧/٧/٢٥ - ٢٠١٧/٢٥٠٧٥